

# قرار مجلس الامن حول اليمن سيؤدي إلى تفاقم الأزمة سورية أسقطت المشاريع الخارجية وتتقدم في الحل السياسي



لا تزال التطورات الميدانية والسياسية في اليمن محط اهتمام العالم، فعلى وقع إعلان الجيش اليمني وانصار الله بدء العد العكسي للرد على العدوان السعودي تبني مجلس الأمن الدولي مشروع القرار العربي بشأن اليمن تحت الفصل السابع والذي يحظر تزويد حركة أنصار الله بالأسلحة ويفرض عقوبات على قادتهم، فيما لم يشر إلى وقف العدوان السعودي على اليمن ولا إلى حرب الإبادة التي تشنها السعودية على شعبه، ما يظهر وبوضوح استمرار المجتمع الدولي بسياسة المعايير المزدوجة والنظر بعين واحدة إلى القضايا والأزمات الدولية.

هذه المستجدات على الصعيد اليمني خلقت الأضواء الإعلامية واحتلت شاشات القنوات الفضائية وتناوب المحللون والخبراء لقراءة أبعادها العسكرية والسياسية والدبلوماسية.

وفي هذا السياق، أكد نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف أن إدراج أسماء لأشخاص محددين في قائمة العقوبات عبر تبني مجلس الأمن قرار بشأن اليمن أدى إلى تفاقم الأزمة في البلاد. بعد فشل المخططات الخارجية عبر دعم الإرهاب بتحقيق توازن ميداني مع الجيش السوري الذي يحقق الإنجاز تلو الإنجاز سارعت هذه الأطراف إلى شن حملة من الإشاعات والحرب النفسية للتأثير في معنويات الجيش والمواطنين.

الوضع الداخلي في سورية وأهمية الموقف الروسي في إعادة التوازن إلى الساحة الدولية، ملفات كانت مدار بحث أيضاً، فنقى وزير الإعلام السوري عمران الزعبي الإشاعات التي تطلقها بعض القنوات الفضائية ومواقع الانترنت المرتبطة بالمجموعات الإرهابية ودول وأجهزة استخبارات معينة عن مدينة حلب، مؤكداً أن الدول ومؤسساتها موجودة في حلب، معتبراً أن الوضع في سورية يذهب الآن نحو تطورات سياسية إيجابية.

وأشار كبير الباحثين في معهد العلاقات الدولية التابع لوزارة الخارجية الروسية سيرغي لوزيانين إلى أن سورية وإيران وروسيا ودولا أخرى ترفض الاستجابة للإملاءات الأميركية، مؤكداً أن منظمة بريكس أو شنغهاي للتعاون تحاول الدول المشاركة فيها أن تصنع أنظمة تعاون متبادل.

الملف النووي الإيراني كان أيضاً ملفاً رئيسياً، فقد اعتبر مستشار أكاديمية ناصر العسكرية، اللواء محمود خلف، أن حصول إيران على منظومة (أس 300) المضادة للصواريخ سيسمح بتوفير حماية أكيدة لمواقع استراتيجية ومهمة داخل البلاد، خصوصاً المناطق التي تضم المفاعلات النووية، مؤكداً أن المنظومة لن تؤثر على الأوضاع الاستراتيجية في المنطقة.

بينما اعتبر الخبير الاستراتيجي المصري حمدي بخيت بأن إيران تريد تأمين نفسها من ضربات جوية قد تتعرض لها من قبل الولايات المتحدة الأميركية أو إسرائيل.

وعلى الرغم من التصعيد الإعلامي والسياسي بين الأطراف السياسية في لبنان إلا أنها بقيت تحت سقف استمرار الحوار ورفض الانزلاق إلى أي توتر أمني على الأرض في ظل علامات استفهام عديدة حول موقف السفير السعودي في لبنان وتعاطيه مع الإعلام، بينما تتجه الأنظار إلى الحكومة التي من المتوقع أن تشهد معركة على خلفية ملف التعيينات الأمنية.

هذا المشهد الداخلي شكل محور اهتمام وسائل الإعلام المحلية، فشدّد النائب آلان عون على وجوب أن تتم التعيينات الأمنية تماماً ككل التعيينات الأخرى في مواعيدها الدستورية.

واعتبر عضو المجلس الوطني للإعلام غالب قنديل أن المملكة السعودية تتجاوز الأصول المتبعة في الإعلام اللبناني وليس من حق أي سفير التدخل في الشؤون اللبنانية.



## الزعبي لـ «الإخبارية السورية»: الوضع في سورية يذهب نحو تطورات سياسية إيجابية

نقى وزير الإعلام السوري عمران الزعبي الإشاعات التي تطلقها بعض القنوات الفضائية ومواقع الانترنت وصفحات «فيسبوك» المرتبطة بالمجموعات الإرهابية المسلحة ودول وأجهزة استخبارات معينة التي تتحدث عن إخلاء مؤسسات الدولة وبعض المسؤولين في مدينة حلب. وأكد الزعبي بشكل رسمي أن «هذا الكلام غير صحيح على الإطلاق وكل مؤسسات الدولة ومشافيها ومدارسها وجامعاتها وقواتنا المسلحة والأجهزة الأمنية والقيادات الإدارية موجودة الآن وستبقى على رأس عملها وكل ما يقال عن حلب بهذا الشأن غير صحيح على الإطلاق».

ونوه بصعود أهالي مدينة حلب «التي أثبتت أنها عظيمة بكل مقاييس الحياة والمواجهة والثبات بإرادة أهلها الكلبة في مواجهة التحديات من جهة والإصرار على استمرار الحياة من جهة أخرى»، مؤكداً أن هذا النوع من الإشاعات والحروب لا يبنينهم بل يزيدهم إصراراً على الثبات والنصر.

ودعا الجميع إلى الحذر وعدم الإضرار وراء الإشاعات التي يطلقها عدد كبير من المواقع الإلكترونية وصفحات «فيسبوك» وأيضاً المحطات والاذاعات التي تبث بشكل غير رسمي من المناطق التي يحاصرها الإرهابيون بريف حلب، لافتاً إلى أنه بجانب القنلة الإخبارية هناك خبرات ومختصون بالحرب النفسية.

من جانب آخر، أكد الزعبي أن «الوضع في سورية يذهب الآن نحو تطورات سياسية إيجابية»، وأضاف اللقاء التشاوري الثاني في موسكو بأنه «خطوة متقدمة إلى الأمام يجب أن تعقبها خطوات على القاعدة نفسها أن الحوار بين السوريين فقط بل تدخل خارجي»، معتبراً أن «السوريين يستطيعون أن يصلوا إلى مراحل متقدمة في إنتاج الحل السياسي عبر مسار سياسي هادئ ومسؤول وطني».

وحول الأوضاع في مخيم اليرموك أوضح الزعبي أن «عدد الموجودين في المخيم أقل من 6 آلاف فلسطيني وسوري، وقسم آخر خرج. وتولت الحكومة المادية ولجان الإغاثة وزارة الشؤون الاجتماعية ومحافظة ريف دمشق إيواءهم وتقديم الخدمات لهم، مبيّناً أن عملية الخروج ما زالت مستمرة عبر معابر محددة والحكومة السورية تتولى مباشرة استقبالهم وتأمين الرعاية اللازمة لهم».

وأشار الزعبي إلى أن «القصة في المخيم قديمة وكانت هناك جبهة النصرة ومجموعة أكتاف بيت المقدس قاموا بالابتداء على المواطنين وقتلوا أناساً كثيرين وأحرقوا ودمروا ومنعوا الإغاثة والمساعدات ومنعوا حتى المرضى من الخروج للتداوي والمعالجة في مراحل كثيرة والدولة السورية تمكنت عن طريق منظمات دولية وأحياناً عن طريق الجبهة من معالجة بعض هذه المسائل».

وفي ما يتعلق بالوضع في اليمن قال الزعبي: «نحن حريصون على شعبنا في اليمن وأيضاً على شعبنا في الجزيرة العربية وهذا الحرص يعني معنى واحداً، هو أننا لا نريد أن يهرق الدم العربي بأيدي العرب ولمصلحة العدو الإسرائيلي».

ورأى أن «الموقف الذي يحكم الهجوم على اليمن هو منطق يتمتع بقدر كبير من الحماقة السياسية والحماقة ليس له نواه سواء كانت تركية أو من بعض القيادات العربية»، لافتاً إلى أن هناك حكماً وقيادات ويمكن بالحوار السياسي والوطني أن تحل كل المسائل.

وأوضح الزعبي أن «السعودية وتركيا تقومان بمساندة حقيقية مباشرة للمجموعات الإرهابية المسلحة»، مبيّناً أن «هذا المشروع الذي يديره وينفقون عليه أموالاً وجهوداً استخباراتية ودعمًا لوجستياً يفشل ويتخرب كل يوم».



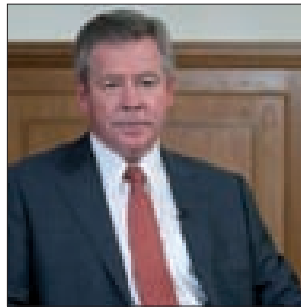
## لوزيانين لـ «سانا»: جزء كبير من العالم يرفض الإملاءات الأميركية

أكد كبير الباحثين في معهد العلاقات الدولية التابع لوزارة الخارجية الروسية سيرغي لوزيانين أن «سورية وإيران وروسيا ودولا أخرى ترفض الاستجابة للإملاءات الأميركية لأن لدى كل منها حضارتها وقيمتها ورويتها الخاصة بها للعالم، وكذلك أولوياتها التي قد تتفق أحياناً مع الأولويات الأميركية وقد تختلف عنها أحياناً أخرى».

ورأى لوزيانين أن «نظرة الولايات المتحدة للعالم تنطلق من تصوراتها في الهيمنة عليه وجعله عالمًا خاضعاً لها أما الدول الأخرى الكبيرة منها والصغيرة فينبغي عليها أن تخضع لطاعة واشنطن وأن تتسجم مع البرنامج الأميركي تماماً، وكل من يشرّد عن هذه الأطر يجري تصنيفه في خانة الإرهابيين أو في خانة الدول المارقة أو التي يجب أن ترفض عليها العقوبات أو تهمل وكأنها غير موجودة في هذا العالم».

وقال لوزيانين: «إن جزءاً كبيراً من العالم لا يريد أن يعيش وفق الإملاءات الأميركية وإنما يسعى للتطور وفق قوانينه وتشريعاته»، لافتاً إلى أن «منظمة بريكس أو منظمة شنغهاي للتعاون هي تجمعات دولية خارجة على الطاعة الأميركية ولكنها ليست موجهة ضد الولايات المتحدة بل هي مشاريع تحاول الدول المشاركة فيها أن تصنع أنظمة تعاون متبادل في ما بينها ومع الدول الأخرى بما فيها الولايات المتحدة ولكن من دون أي رقابة وإملاءات قسرية من قبل واشنطن على الجميع».

واعتبر أنه «لا يمكن تطويق عالم اليوم لقاعدة واحدة وحشره في صف أميركي واحد ومهما كانت قوة الولايات المتحدة كبيرة، فإن العالم متنوع ومعقد ومختلف فلا يمكن حصره في إطار أميركي موحد كما يتصور بعض السياسة في أميركا».

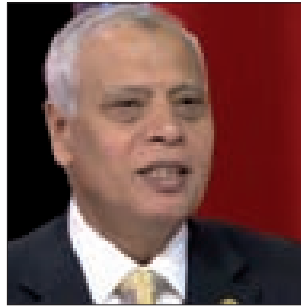


## غاتيلوف لـ «نوفوستي»: قرار مجلس الأمن بشأن اليمن أدى إلى تفاقم الأزمة

أكد نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف أن إدراج أسماء لأشخاص محددين في قائمة العقوبات عبر تبني مجلس الأمن قرار بشأن اليمن أدى إلى تفاقم الأزمة في البلاد. وأشار غاتيلوف إلى ضرورة أخذ الحيطة والحذر في التعامل مع مسألة فرض العقوبات الدولية ضد أشخاص معينين، شأنها شأن مسألة فرض حظر توريد الأسلحة.

وأوضح الديبلوماسي الروسي أن «هذا الأمر من صلاحيات لجنة معينة تابعة لمجلس الأمن الدولي، مصفياً أن روسيا كانت تقترح أن تتم هذه العملية من خلال هذه اللجنة بالذات».

وأكد غاتيلوف ووقوف روسيا مع حل النزاع في اليمن في أسرع وقت ممكن، لكنه شدّد على أن موسكو تفضل أن تكون الدعوة إلى وقف إطلاق النار موجهة إلى جميع الأطراف، في وقت يعيد القرار المعتمد من قبل مجلس الأمن لإدانة الحوثيين نحو قدر من أحادية الجانب».



## بخيت لـ «سبوتنيك»: تزويد إيران بمنظومة «أس 300» لصد أي عدوان إسرائيلي محتمل

برر الخبير الاستراتيجي المصري حمدي بخيت قرار موسكو رفع الحظر عن تزويد إيران بمنظومة صواريخ روسية متطورة (أس 300)، باعتبارات استراتيجية تتعلق بفكر الدولتين الموردة والمستوردة، لمحا إلى احتمال أن يكون القرار في إطار اتصالات سرية، على خلفية مفاوضات (1+5) بين الغرب وإيران.

وعدّد الخبير العسكري والاستراتيجي اللواء السابق حمدي بخيت، جملة من الاعتبارات التي تحيط بالقرار، مبيّناً أن «إيران ربما تكون متوقعة أن يظوي برنامجها النووي على مخالفات وبالتالي فهي تريد تأمين نفسها من ضربات جوية قد تتعرض لها من قبل الولايات المتحدة الأميركية أو إسرائيل».

وأشار اللواء بخيت إلى أن «هناك عدداً من علامات الاستفهام حول هذا القرار، فقد يكون هناك شعور إيراني بأنها ستعرض للخداع عبر اتفاق لوزان الأخير وأنها من الممكن أن تفاجأ بضربة تدمر القدرات النووية الخاصة بها».

والمج بخيت إلى أن قرار رفع الحظر عن منظومة الصواريخ الروسية المتطورة «قد يكون أحد الاتفاقات السرية على خلفية مفاوضات (1+5)، بحيث يوفر لإيران، بصفة غير رسمية، من أي جهة كانت، حماية ضد أي ضربات متوقعة».

وبين بخيت أن «إسرائيل كانت طلبت مؤخراً من الولايات المتحدة الأميركية تزويدها بمنظومات جديدة وبعض الطائرات، مثل «ف-35» و«ف-22»، المزودة بالتكنولوجيا المتطورة، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن تكون طهران تتحسس من القدرات الجوية الإسرائيلية، التي تستخدم في توجيه ضربات واسعة النطاق وعلى مدى طويل، وبالتالي بحسب الخبير المصري، فإن «طهران أبدت رغبتها في وجود نظام دفاع جوي حاسم مثل منظومة صواريخ (أس 300) الروسية».



## خلف لـ «سبوتنيك»: اللوبي اليهودي الأميركي يعمل لعرقلة الاتفاق النووي الإيراني

اعتبر مستشار أكاديمية ناصر العسكرية، اللواء محمود خلف، أن «حصول إيران على منظومة (أس 300) المضادة للصواريخ، لن يؤثر في تغيير موازين القوى في المنطقة، لا سيما أن طبيعة هذه المنظومة دفاعية، وأن موازين القوى تعتمد أكثر على الأسلحة الهجومية المتطورة».

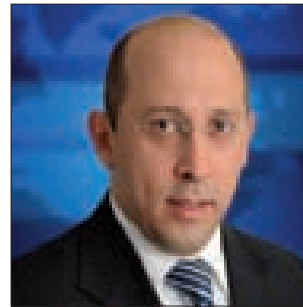
وأوضح خلف بأن «حصول إيران على هذه المنظومة، سيسمح بتوفير حماية أكيدة لمواقع استراتيجية ومهمة داخل البلاد، خصوصاً المناطق التي تضم المفاعلات النووية»، مؤكداً أن المنظومة لن تؤثر على الأوضاع الاستراتيجية في المنطقة.

وعبر خلف عن اعتقاده أن «إسرائيل لن تقدم على توجيه ضربة عسكرية لمواقع إيرانية، فلم يتم التوقيع على اتفاق نهائي حول البرنامج الإيراني النووي بعد، مشيراً إلى الكثير من الحواجز والعقبات، التي تعترض التوصل إلى اتفاق. كتمسك إيران بالرفع الفوري للعقوبات، في حين يريد الغرب الرفع التدريجي».

وأشار خلف إلى جهود «اللوبي اليهودي» الأميركي المتواصلة لتشكيل جبهة داخل الكونغرس الأميركي لرفض أي اتفاق مع إيران حول برنامجها النووي.

وأشار الخبير العسكري المصري، إلى أنه في «حال التوصل إلى الاتفاق النهائي والتزام إيران به، فلن يقدم الغرب أو إسرائيل على هجوم عسكري وفي حال عدم الالتزام سيكون السلاح الموجه لإيران العقوبات الاقتصادية».

وأوضح خلف، أن المناخ السياسي الحالي «مناسب لقرار روسيا برفع الحظر عن تسليم إيران منظومة الصواريخ، خصوصاً أن الغرب في طريقه لرفع العقوبات بالكامل، إلى جانب أن الولايات المتحدة سعت للتوصل إلى اتفاق سياسي مع إيران حول البرنامج النووي وكانت النتيجة الطبيعية أن تقوم روسيا برفع الحظر من جانبها حول صفقة مع إيران تم التوصل إليها منذ سنوات».



## عون لـ «النشرة»: إنجاز التعيينات الأمنية في مواعيدها الدستورية ضرورة

طمان عضو كتل «التغيير والإصلاح» النائب آلان عون إلى أن الأمور على الرغم من التصعيد السياسي والإعلامي الذي طبع المرحلة الماضية على خلفية المستجدات على الساحة الأمنية، «لا تزال تحت السيطرة، باعتبار أن تيار المستقبل وحزب الله حريصان على الحوار إن كان عن قنطرة أو عن غير قنطرة».

وأشار عون إلى أن «البديل المتاح للحوار هو نزوح نراه في الساحات المحيطة أي الحروب والصدامات»، لافتاً إلى أنه «بالرغم من السقوط العالي التي يفرضها فراق الداخل على بعضهم البعض، إلا أن الكل يسعى تماماً إلى مصلحة بل بالذهاب إلى المواجهة».

وأوضح أن «هناك قناعة لبنانية بعدم قدرة أي من الفريقين على إلغاء الآخر وأمام خيار التهديد أو الاقتتال في الساحات فقد اختاروا الخلق».

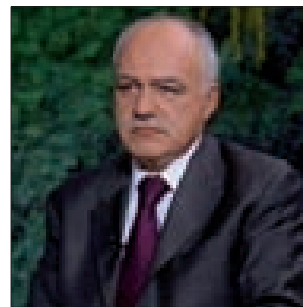
واعتبر عون أن الكل حريص كذلك على الاستقرار الأمني وهو ما تجلّى بتأييدهم الخطط الأمنية والتدابير التي تتخذها الأجهزة الأمنية، ولعل أقرب مثال هو العملية الانتخابية التي تمت في طرابلس، واثني عون على ما يقوم به وزير الداخلية نهاد المشنوق واصفاً أداءه «بالمميز». وقال: «المشنوق يستغل التحية على الشجاعة التي يتحلى بها بنهاية حتى النهاية بمشروع مكافحة الإرهاب وعدم الخضوع لأي تهريب أو ضغط».

وتطرق عون لموضوع التمديد لقادة الأجهزة الأمنية والعسكرية، مشدداً على وجوب عدم استباق مواقف الكتل الأخرى. وقال: «نحن عبرنا عن موقفنا في هذا الإطار بالعلن وفي اجتماعاتنا مع باقي الكتل»، وأضاف: «فلنتترك الموضوع يتفاعل لبناني بالنهاية على الشيء مقتضاه».

وشدّد على وجوب أن تتم التعيينات الأمنية تماماً ككل التعيينات الأخرى في مواعيدها الدستورية. وقال: «موقفنا في هذا الإطار موقف مبدئي وبالتالي فإن لم نقله على أنفسنا كتاب بموضوع التمديد، لن نرضاه على قادة الأجهزة الأمنية»، مشدداً على أن «لا شيء خلفه مع القادة الحاليين».

وبالمثل الرئاسي، اعتبر عون أن المسار الوحيد الجدي والذي قد يقدم جديداً في هذا الإطار، هو حوار «التيار الوطني الحر» مع حزب «القوات اللبنانية»، لافتاً إلى أن كل المسارات الأخرى حالياً بحالة ركود. ورأى أن المسيحيين اليوم أمام فرصة يتوجب أن يستفيدوا منها، وقال: «هي حالياً فرصة صغيرة ولكننا قد نقدّمها مع الوقت».

وأعرب عن أمه باختصار المسار والوصول لخواتيم سعيدة بوضع حد للشغور المتمادي بسدة الرئاسة الولي.



## قنديل لـ «أنباء فارس»: السعودية تستبيح الأصول المتبعة في الإعلام اللبناني

اعتبر عضو المجلس الوطني للإعلام غالب قنديل، أن المملكة السعودية تتجاوز الأصول المتبعة في الإعلام اللبناني وليس من حق أي سفير التدخل في الشؤون اللبنانية.

وقال قنديل: «السعودية تنظر إلى الإعلام اللبناني بوصفه أداة تشتري صمتها أو تطلقها بما تريد على المستوى السياسي، ولإسلاف ليس هناك في ذاكرة العلاقة السعودية بالإعلام اللبناني أي احترام للتقاليد والأصول المتبعة مبنياً في أي ممارسة إعلامية»، لافتاً إلى أن «الموقف الذي صدر عن السفير السعودي في لبنان تجاه بث تلفزيون لبنان لمقابلة أجرتها قناة سورية شقيقة مع سماحة السيد حسن نصر الله، كان فظاً ويعبر عن درجة عالية من استباحة الأصول والقواعد القانونية والمهنية».

وأضاف: «ليس من حق أي سفير كان أن يتدخل في شؤون سيادية لبنانية وإن كانت لديه شكوى هناك محامض وهناك وزارة خارجية يستطيع أن يحتج لديها على ما يريد وأن يلجأ إلى القضاء إذا كان يعتقد أن لديه مظلمة يريد أن يشكوها، أما أن يتدخل بصورة فظة في أداء مؤسسة إعلامية تابعة للدولة اللبنانية فقد كان تصرفاً مستهجنًا ومرغوباً بكل المستويات».

وأكد رئيس مركز الشرق الجديد للدراسات والإعلام أن «ما جرى بهذا الخصوص نوع من التدخل في الوضع اللبناني والترهيب للإعلام اللبناني، علماً أن تلفزيون لبنان يعطي النسبة الأساسية من هوائه لأحزاب وقيادات تنتمي إلى 14 آذار وهذا الموضوع كان مفارقتاً مع إدارة تلفزيون لبنان ومع وزير الإعلام أكثر من مرة». وأضاف: «الخطوة التي قامت بها إدارة التلفزيون لا تمثل شيئاً من المطلوب في تصحيح الاتجاه والعودة إلى ممارسة الحد الأدنى من التوازن الذي يفرض أن تعكسه شاشة التلفزيون العام الذي هو ملك لجميع اللبنانيين ومراعاة أحكام القانون اللبنانية التي تفرض سلوكاً متوازناً في إعطاء المساحات الخاصة لحق التعبير لمختلف المكونات الوطنية فكيف بقمّة كبيرة كسماحة السيد حسن نصر الله».

وعن قول السفير السعودي إن العلاقات اللبنانية السعودية اسمي من أن تقيم من خلال تصرفات حزب الله واثنا تلمس يومياً مشاعر المودة التي يعجز عنها اللبنانيون، قال قنديل: «إن لأحد في العالم يستطيع أن يتجاهل قوة بوزن وتأثير حزب الله في الحياة الوطنية اللبنانية، حتى الولايات المتحدة كانت مكروهة على النظر إلى حزب الله باعتباره وفي مناح الخصومة والصراع الذي يلتزم به حزب الله حركة مقاومة كان الأميركي دائماً مكروها على النظر إلى ما يمثله حزب الله كموقع وكخيار ونقل في الواقع اللبناني».

وأضاف: «هذا كلام غير مسؤول وغير واقعي وفيه محاولة لإتكار الواقع بهدف تسويق واقع متخيل له صله ببعض المحاسيب والمتزلفين وبعض القوى التابعة سياسياً للمملكة السعودية ونهجها السياسي وهي قوى لبنانية معروفة».

ورداً على سؤال حول الموضوع الرئاسي اللبناني اعتبر قنديل «أن الموضوع الرئاسي اللبناني يصطدم بعقدة مباشرة هي الرفض السعودي للانتخاب المعاد ميشال عون رئيساً للجمهورية اللبنانية والجميع يشهد للجنرال عون قلقة لشعبية وسياسية ورويته الإصلاحية»، مؤكداً «وجود فيوتو ملين كشغل وسائل الإعلام وتحدث السيد نصر الله عنه وأكثر من سياسي تحدث عنه في المرحلة السابقة، وطالما هذا الفيوتو موجود يصعب انتخاب رئيس لبناني يحقق مصلحة لبنان واللبنانيين في هذه المرحلة لأن المطلوب رئيس من قياسات معينة».